

Distr.: Limited
9 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

بوليفيا: مشروع قرار

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥)،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن الانسجام مع الطبيعة، وإلى قراراتها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمننا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون "يوم نوروذ الدولي" وقراراتها ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون "السعادة: في سبيل توحي نهج شامل تجاه التنمية"،

وإذ تخطط علما بالحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي عقد في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض من خلال مناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية في نظام الأرض،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمننا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠^(٧)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨) الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وإذ تسلّم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية على نظام الأرض،

وإذ تسلّم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُردّ به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبضرورة التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.

(٧) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تعيد تأكيد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في الوقت ذاته، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نماذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الثالث للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة^(٩)؛

٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري، في الدورة الثامنة والستين للجمعية، حوارا تفاعليا في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمواصلة مناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية في نظام الأرض؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استثماريا من أجل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي المزمع إجراؤه في الجلستين العامتين المقرر عقدها أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

(٩) A/67/317.

٤ - **ترحب بإطلاق أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة، بمناسبة انعقاد ذلك المؤتمر، وتدعو كذلك الشعبة إلى تعهد الموقع وتوسيعه عن طريق جمع معلومات ومساهمات حول أفكار من شأنها أن تشجع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة بصورة تنسجم مع الطبيعة وبشأن أنشطة من هذا القبيل يجري الاضطلاع بها حاليا لتشجيع استخدام الأعمال العلمية الجامعة بين تخصصات مختلفة، بما يشمل إدراج تجارب ناجحة في استخدام المعارف التقليدية؛**

٥ - **تقر بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن "أمن الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وتلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتقر أيضا بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، يلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة؛**

٦ - **تشجع جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛**

٧ - **تدعو الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل مع الأطراف الأخرى المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والخبراء والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، لإيجاد سبل ووسائل جديدة للتغلب على أوجه القصور الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ولتحسين عملية قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية؛**

٨ - **تقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مجال السياسات العامة، وتطلب، في هذا الصدد، إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة؛**

٩ - **تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، كإسهام في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛**

١٠ - **تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند المعنون "الانسجام مع الطبيعة".**